international DESIGN JOURNAL
Print ISSN 2090-9632
Online ISSN 2090-9640

أثر الاستثمار الثقافي على الحفاظ العمراني المستدام في المناطق التاريخية: دراسة حالة حي السمحان

The impact of cultural investment on sustainable urban preservation in historic areas: A case study of Al-Samhan neighborhood

وليد الزامل
أستاذ في قسم التخطيط العمراني، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية
سعيد علي المحمود
طالب ماجستير في قسم التخطيط العمراني، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر الاستثمار الثقافي في دعم الحفاظ العمراني المستدام للمناطق التاريخية، متخذةً من حي السمحان في الدرعية إطاراً تطبيقياً. تعبر المناطق التراثية عن تاريخ المنطقة والابعاد الثقافية؛ لذلك يشكل الحفاظ عليها أهمية بالغة في سياق تعزيز القيمة الاقتصادية والثقافية للمنطقة. تنطلق الدراسة من أهمية تبني مقاربات متكاملة تتجاوز الحفاظ المادي لتشمل الأبعاد الوظيفية والاجتماعية والاقتصادية. اعتمدت الورقة على المنهج الوصفي التحليلي ذي التوجه التقييمي، مستخدمةً البيانات الثانوية وإطاراً تقييمياً رباعي الأبعاد. كشفت النتائج أن الاستثمار الثقافي أسهم في دعم أعمال الترميم، والحفاظ على الطابع المعماري التقليدي، وتنشيط الاستخدامات العمرانية، وتعزيز الحضور الاجتماعي والرمزي للحي، وتطوير جاذبيته الاقتصادية عبر الأنشطة الثقافية والسياحية. وخلصت الدراسة إلى أن فاعلية الاستثمار الثقافي تتوقف على اندماجه ضمن إطار تخطيطي ومؤسسي متوازن، مع ضرورة تعميق مشاركة المجتمع وتطوير آليات تقييم دورية لقياس أثر التدخلات في المناطق التاريخية. أوصت الدراسة توصي الدراسة بتعزيز دمج الاستثمار الثقافي ضمن سياسات الحفاظ العمراني في المناطق التاريخية، وتوسيع نطاق إعادة التوظيف بما ينسجم مع هوية المكان وخصائصه العمرانية، إلى جانب دعم مشاركة المجتمع المحلي في عمليات الحفاظ والتطوير بوصفه شريكًا أساسيًا في استدامة هذه المناطق.

كلمات دالة

الاستثمار الثقافي، الحفاظ العمراني المستدام، المناطق التاريخية، حي السمحان، الدرعية.
Cultural investment, sustainable urban conservation, historic areas, Al-Samhani neighborhood, Diriyah.

Paper received June 9, 2026,, Accepted July 22, 2026, Published on line September 1, 2026

المقدمة: Introduction

تُمثّل المناطق التاريخية أحد المرتكزات الأساسية في تشكيل الهوية العمرانية والثقافية للمدن، لما تختزنه من قيم معمارية واجتماعية تعكس الذاكرة المكانية للمجتمعات ومسارات تطورها الحضري عبر الزمن. ولا تقتصر أهمية هذه المناطق على بعدها الرمزي، بل تمتد لتشكّل عنصرًا فاعلًا في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي داخل المدن، إذ ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالهوية والانتماء والخصوصية المكانية، وتُسهم في ترسيخ الشعور بالاستمرارية التاريخية وتعزيز العلاقة بين الإنسان والمكان (Aplin, 2002). كما تُعد هذه المناطق سجلًا ماديًا للتحولات العمرانية وأنماط العيش التقليدية، بما تحمله من أنساق عمرانية، ومواد بناء محلية، وتكوينات فراغية تعبّر عن خصوصية البيئة الثقافية (Jokilehto, 1999).غير أن هذه المناطق تواجه، في ظل التحولات الحضرية المتسارعة والعولمة وتغيّر أنماط الاستهلاك العمراني، تحديات متنامية تتمثل في مظاهر التدهور الفيزيائي، وضغوط التوسع الحضري، وارتفاع قيم الأراضي، وتغيّر أنماط الاستخدام، فضلًا عن محدودية الموارد المخصصة لأعمال الصيانة والحفاظ (Bandarin & Van Oers, 2012). وقد أفضت هذه التحديات إلى تراجع كفاءة الأساليب التقليدية للحماية العمرانية التي ركزت تاريخيًا على صون المبنى الفردي بمعزل عن سياقه العمراني والاجتماعي، دون معالجة العلاقات الوظيفية والاقتصادية التي تضمن استدامته (Orbaşlı, 2008). وفي هذا السياق، دعت UNESCO (2011) من خلال توصية المشهد الحضري التاريخي إلى تبنّي مقاربات شمولية تدمج الحفاظ العمراني ضمن منظومة التخطيط والتنمية الحضرية، بما يضمن إدارة التغيير بدلًا من مقاومته، ويعزز استدامة المناطق التاريخية على المدى البعيد. كما عززت المبادئ المهنية الصادرة عن ICOMOS (2021) هذا التوجه، مؤكدةً ضرورة التعامل مع المناطق التاريخية بوصفها مكوّنات حيّة ضمن النسيج الحضري العام، تستلزم إدارةً متكاملةً ومتوازنةً بين الحماية والتطوير.

وفي إطار هذه المقاربات المعاصرة، برز الاستثمار الثقافي بوصفه أحد المداخل الفاعلة لتحقيق الحفاظ العمراني المستدام، من خلال إعادة توظيف الأصول التراثية، وتنشيط الأنشطة الثقافية والسياحية، وتفعيل الاقتصاد الإبداعي داخل المناطق التاريخي (Florida, 2002). فبدلًا من النظر إلى التراث باعتباره عبئًا ماليًا يقتصر على تكاليف الصيانة، أصبح يُنظر إليه بوصفه موردًا تنمويًا قادرًا على توليد قيمة اقتصادية واجتماعية مضافة، إذا ما أُحسن توظيفه ضمن أطر تخطيطية ومؤسسية واضحة (Rypkema, 2005). وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن التراث العمراني يُعدّ شكلًا من أشكال رأس المال الثقافي القابل للاستثمار، القادر على تحقيق عوائد طويلة المدى تدعم استدامة المواقع التاريخية، شريطة إدارته ضمن أطر مهنية تحافظ على قيمه الأصيلة وتمنع استنزافه أو تشويهه. وقد أسهمت أطروحات Throsby (2001) في تأصيل هذا المفهوم عبر إبراز العلاقة الجدلية بين القيمة الثقافية والقيمة الاقتصادية، وضرورة تحقيق توازن بينهما ضمن سياسات التنمية. كما أكدت التقارير الدولية الصادرة عن البنك الدولي (World Bank, 2020). أن الاستثمار الثقافي يُسهم في دعم التنمية الحضرية المتوازنة، وتحسين جودة الحياة، وتعزيز التماسك الاجتماعي داخل المناطق التاريخية، من خلال دمج البعد الثقافي في السياسات الحضرية وتحويله إلى عنصر فاعل في الاقتصاد المحلي. ويُعزّز هذا الطرح ما خلصت إليه دراسة Chapain & Comunian (2010) من أن الأنشطة الثقافية والإبداعية في الأحياء

Citation: Waleed Alzamil, Saeed Almahmud (2026), The impact of cultural investment on sustainable urban preservation in historic areas: A case study of Al-Samhan neighborhood, International Design Journal, Vol. 16 No. 5, (September 2026) pp 279-287

التاريخية. تُولّد تأثيرات تراكمية تتجاوز حدود القطاع الثقافي لتمسّ الاقتصاد الإقليمي والتنمية المجتمعية بأوسع معانيها.

وعلى الصعيد المحلي، تولي المملكة العربية السعودية اهتمامًا متزايدًا بالحفاظ على التراث العمراني باعتباره موردًا ثقافيًا وتنمويًا استراتيجيًا، انسجامًا مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 التي تسعى إلى تعظيم القيمة الثقافية والاقتصادية للمواقع التاريخية وتعزيز دورها في التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد الوطني (Vision 2030, 2016). وقد انعكس هذا التوجه في إطلاق برامج ومبادرات لإعادة تأهيل الأحياء التاريخية وتطويرها بما يحقق التوازن بين الأصالة والتحديث، ويضمن إشراك المجتمع المحلي في عملية الإحياء (هيئة التراث، 2022). ويُعد حي السمحان في الدرعية نموذجًا بارزًا لهذا التوجه، لما شهده من مبادرات استثمار ثقافي تستهدف إعادة تأهيل النسيج العمراني وتفعيل الاستخدامات بما يعزز استدامة الحي ويحافظ على هويته التاريخية ضمن الإطار الحضري المعاصر (شركة تطوير الدرعية، 2023). وانطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تقييم أثر الاستثمار الثقافي في مشاريع الحفاظ العمراني للمناطق التاريخية من خلال دراسة حالة حي السمحان، بهدف بناء إطار تحليلي يمكن الاستفادة منه في توجيه سياسات الحفاظ العمراني في المملكة، وتعزيز التكامل بين البعد الثقافي والاقتصادي في إدارة التراث العمراني بصورة مستدامة ومتوازنة. وتنبثق أهمية هذه الدراسة من كونها تُقدّم نموذجًا تحليليًا قابلًا للتطبيق في السياق السعودي، يُسهم في سدّ الفجوة المعرفية بين النظرية والتطبيق في مجال إدارة التراث العمراني، ويُعزّز قدرة صانعي القرار على توظيف الاستثمار الثقافي أداةً فاعلة لتحقيق الاستدامة في المناطق التاريخية.

مشكلة البحث Statement of the Problem

تتمحور إشكالية هذا البحث حول الحاجة إلى تقييم الدور الذي يؤديه الاستثمار الثقافي في دعم الحفاظ العمراني المستدام للمناطق التاريخية، بوصفه مدخلًا يجمع بين صون القيم العمرانية والتراثية وتعزيز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للاستدامة، في ظل ما تشهده هذه المناطق من تحديات حضرية متزايدة (UNESCO, 2011). وعلى الرغم من التأكيد المتكرر في الأدبيات الدولية على أهمية الاستثمار في التراث العمراني كوسيلة لتحقيق الاستدامة، إلا أن فاعلية هذا التوجه ومدى توافقه مع مبادئ الحفاظ العمراني المستدام تظل بحاجة إلى تقييم علمي منهجي، ولا سيما في السياق المحلي (WorldBank, 2017; ICOMOS, 2011). وانطلاقًا من ذلك، تركز هذه الدراسة على أثر الاستثمار الثقافي على الحفاظ العمراني المستدام في المناطق التاريخية من خلال دراسة حالة حي السمحان، مع تقويم مدى توافق ممارسات الاستثمار الثقافي القائمة في الحي مع الأطر المهنية المعتمدة، وتقييم ما تحققه من تعزيز للقيم العمرانية والوظيفية والاجتماعية ضمن النسيج الحضري المعاصر (World Bank, 2020; Throsby, 2001). بما يسهم في توجيه ممارسات الحفاظ العمراني في مناطق تاريخية مماثلة داخل المملكة العربية السعودية (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، 2014).

أسئلة البحث: Research Questions

- ما أثر الاستثمار الثقافي على الحفاظ العمراني المستدام في المناطق التاريخية من خلال دراسة حالة حي السمحان؟

أهداف البحث: Research Objectives

- يهدف البحث الى تقييم أثر الاستثمار الثقافي على الحفاظ العمراني المستدام في المناطق التاريخية من خلال دراسة حالة حي السمحان.

أهمية البحث: Research Significance

- تتجلى أهمية هذا البحث في إسهامه في تعميق الفهم العلمي للعلاقة بين الاستثمار الثقافي والحفاظ العمراني المستدام في المناطق التاريخية، من خلال مقاربة تقييمية تبرز قدرة هذا المدخل على تحقيق التوازن بين صون القيم التراثية وتعزيز الاستدامة الحضرية. كما تكتسب الدراسة أهمية تطبيقية من خلال تسليط الضوء على تجربة حي السمحان بوصفها نموذجًا محليًا يمكن البناء عليه في تطوير السياسات والممارسات التخطيطية المرتبطة باستثمار التراث العمراني، بما ينسجم مع الأطر الدولية للحفاظ ومستهدفات رؤية السعودية 2030 (UNESCO, 2011).

الإطار النظري: Theoretical Framework

مفهوم الاستثمار الثقافي

الاستثمار الثقافي أحد المداخل المعاصرة التي برزت في أدبيات التنمية المستدامة بوصفه آلية استراتيجية لتوظيف الموارد الثقافية والتراثية في دعم التحول الاقتصادي والاجتماعي، حيث انتقل النظر إلى الثقافة من كونها عنصرًا رمزيًا إلى مورد إنتاجي يسهم في خلق قيمة مضافة وتحقيق التنمية الحضرية المتوازنة. ويستند هذا التوجه إلى مفهوم رأس المال الثقافي الذي يؤكد أن التراث يمثل مخزونًا من القيم المادية وغير المادية القابلة للتوظيف الاقتصادي مع ضرورة صون أبعاده الرمزية (Throsby, 2001). كما تشير تقارير البنك الدولي إلى أن الاستثمار الثقافي يسهم في إعادة إحياء المناطق التاريخية وتعزيز الاقتصاد المحلي وتحسين جودة الحياة من خلال تنشيط السياحة الثقافية ودعم الصناعات الإبداعية (World Bank, 2020). ومن منظور تخطيطي، يُنظر إلى الاستثمار الثقافي بوصفه أداة لإدارة التغيير الحضري وتحقيق التكامل بين الحماية والتنمية، حيث يسهم في إعادة توظيف المباني التراثية وتفعيل الأنشطة الثقافية بما يعزز استدامة المناطق التاريخية ويضمن استمرارية قيمها العمرانية ضمن النسيج الحضري المعاصر. كما يعكس الاستثمار الثقافي توجهًا نحو التنمية القائمة على الاقتصاد الإبداعي، حيث أصبحت الصناعات الثقافية تمثل أحد محركات النمو الاقتصادي في المدن التاريخية.

مفهوم الحفاظ العمراني المستدام:

يُعد الحفاظ العمراني المستدام أحد المفاهيم التخطيطية المعاصرة التي برزت استجابةً للحاجة إلى إدارة التغيير في المدن التاريخية بطريقة تحقق التوازن بين صون القيم الثقافية والعمرانية وبين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يقوم هذا المفهوم على دمج سياسات الحماية العمرانية ضمن استراتيجيات التخطيط الحضري بما يضمن استمرارية استخدام المناطق التاريخية دون الإضرار بقيمها التراثية. وقد عرّفت منظمة اليونسكو هذا المفهوم ضمن توصية المشهد الحضري التاريخي بوصفه نهجًا متكاملًا لإدارة التغيير الحضري بما يحافظ على القيم الثقافية ويعزز التنمية المستدامة (ICOMOS, 2011). كما يؤكد المجلس الدولي للمعالم والمواقع أن تحقيق الاستدامة في الحفاظ العمراني يتطلب تحقيق التوازن بين الحماية والتنمية مع إشراك المجتمع المحلي في عمليات الحفاظ وإعادة التأهيل (ICOMOS, 2011). وهو ما يعكس الطبيعة التكاملية لهذا المفهوم بوصفه إطارًا يجمع بين الأبعاد التخطيطية والاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا السياق، يتجاوز الحفاظ العمراني المستدام مفهومه التقليدي القائم على الصون الفيزيائي للمباني إلى مقاربة شاملة تنظر إلى المناطق التاريخية بوصفها أنظمة حية متجددة، تستوجب سياسات مرنة وتكيّفية تستوعب التحولات الاجتماعية والاقتصادية، وتُوظّف الموارد التراثية توظيفًا فاعلًا في خدمة التنمية الحضرية المستدامة. (Bandarin & Van Oers, 2012).

العلاقة بين الاستثمار الثقافي والحفاظ العمراني المستدام

تشير الأدبيات العلمية إلى وجود علاقة تكاملية بين الاستثمار الثقافي والحفاظ العمراني المستدام، حيث يُعد الاستثمار الثقافي أحد الآليات الرئيسة التي تسهم في دعم استدامة المناطق التاريخية من خلال توفير

Open Access article distributed under the Creative Commons Attribution License permiting unrestricted use in any medium, provided the work is properly cited.

الموارد المالية اللازمة لأعمال الصيانة وإعادة التأهيل وتفعيل الاستخدامات الاقتصادية والاجتماعية للمواقع التراثية، مما يعزز قدرتها على الاستمرار ضمن النسيج الحضري المعاصر. كما يسهم الاستثمار الثقافي في رفع القيمة الاقتصادية للمناطق التاريخية، الأمر الذي يشجع على الحفاظ عليها بدلًا من هدمها أو تغيير وظائفها، بما يحقق التوازن بين متطلبات الحماية والتنمية. وتؤكد تقارير البنك الدولي أن الاستثمار في التراث الثقافي يمثل محركًا للتنمية الحضرية المستدامة ويسهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز الاقتصاد المحلي والهوية الثقافية (World Bank, 2020).

الدراسات السابقة: Literature Review

تُعد دراسة Throsby (2001) منعطفًا نظريًا بالغ الأهمية في مسار الاقتصاد الثقافي، إذ أسهمت في إعادة صياغة النظرة إلى التراث الثقافي من كونه مجرد موروث رمزي إلى اعتباره أصلًا اقتصاديًا حقيقيًا قابلًا للاستثمار والتوظيف ضمن أطر التنمية المستدامة. وقد انطلقت الدراسة من فرضية محورية مفادها أن الأصول الثقافية تتميز بطبيعة مزدوجة لا يمكن إغفال أيٍّ من بُعديها؛ فهي من جهة تحمل قيمة ثقافية غير مادية تتجذّر في الهوية الجمعية والانتماء المحلي والذاكرة الاجتماعية للمجتمعات، ومن جهة أخرى تمثّل موردًا اقتصاديًا فعليًا يمكن توظيفه في دعم السياسات التنموية وتحفيز النمو الاقتصادي. واستندت الدراسة في بناء حججها إلى منهج تحليلي نظري رصين، قائم على مراجعة معمّقة للأدبيات الاقتصادية والثقافية، وصولًا إلى بناء إطار مفاهيمي متماسك يُدمج بين مفهوم رأس المال المادي التقليدي ومفهوم رأس المال الثقافي بما يكشف عن أوجه التشابه والتكامل بينهما. وخلصت Throsby (2001) إلى أن الحفاظ على استدامة الأصول الثقافية لا يتحقق إلا حين يُراعى توازن دقيق ومدروس بين تحقيق العائد الاقتصادي المشروع وصون القيم الثقافية التي تمنح هذه الأصول معناها وقيمتها الحقيقية. كما أكدت أن إدماج الاعتبارات الثقافية في منظومة سياسات التخطيط والتنمية ليس ترفًا فكريًا بل ضرورة استراتيجية تسهم في تعزيز الاستدامة على المدى البعيد، ودعم الهويات المحلية في مواجهة ضغوط العولمة والتحولات الاقتصادية المتسارعة. وتكتسب هذه الدراسة أهمية استثنائية في سياق البحث الحالي كونها توفر الأرضية النظرية الصلبة لمفهوم الاستثمار الثقافي بوصفه توظيفًا رشيدًا لرأس مال ثقافي قابل للتجديد والاستدامة، لا مجرد استغلال آني للموارد التراثية بما قد يُفضي إلى استنزافها.

أما تقارير World Bank (2020) رؤية تطبيقية شاملة تتجاوز حدود الطرح النظري لتُعالج الاستثمار في التراث الثقافي من منظور تنموي ميداني ملموس، مُسلّطةً الضوء على الدور المحوري الذي يؤديه القطاع الثقافي الإبداعي في دعم مسيرة التنمية الحضرية المستدامة في مدن عالمية متنوعة. وقد انصبّ تركيز هذه التقارير على تحليل مفصّل للأثر الاقتصادي والاجتماعي الذي يُحدثه الاستثمار الثقافي في إعادة إحياء المناطق التاريخية التي تعاني من الإهمال والتراجع الوظيفي، إذ تتحوّل هذه المناطق بفضل التدخل الثقافي المدروس إلى بؤر نشاط اقتصادي تنبض بالحركة وتستقطب الاستثمارات. واعتمدت التقارير في بناء استنتاجاتها على منهجية بحثية متعددة الأبعاد، جمعت بين تحليل مؤشرات التنمية الحضرية الكميّة، ودراسات حالة تفصيلية لتجارب مدن بارزة حول العالم، مما أكسبها مصداقية علمية عالية ومرجعية عملية لا يمكن إغفالها عند صياغة سياسات الحفاظ على التراث. وتكشف نتائج هذه التقارير عن منظومة من الفوائد المتشابكة والمتكاملة التي يُفرزها الاستثمار الثقافي، في مقدّمتها خلق فرص عمل متنوعة في قطاعات الصناعات الإبداعية والسياحة والضيافة والحرف التقليدية، فضلًا عن الإسهام في تحسين البيئة الحضرية وتجميلها بما يرفع من جودة الحياة للمقيمين. كذلك تُشير التقارير إلى أن المدن التي تُوظّف تراثها الثقافي توظيفًا استراتيجيًا تكتسب جاذبية استثمارية متصاعدة تُمكّنها من منافسة المدن الأخرى في استقطاب رؤوس الأموال والكفاءات البشرية. وعلى الصعيد الاجتماعي، تُؤكد التقارير أن الاستثمار الثقافي يُسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي وتقوية الروابط المجتمعية بين الأفراد، مما يجعله أداةً فاعلة في مكافحة الهشاشة الاجتماعية ومعالجة مواطن الاختلال في النسيج الحضري.

وفي سياق الحفاظ العمراني، جاءت توصية بشأن المشهد الحضري التاريخي UNESCO (2011) لتُمثّل نقلة نوعية في منهجية التعامل مع المدن التاريخية وإدارة التغيير فيها، إذ طرحت إطارًا مفاهيميًا متكاملًا يتجاوز حدود مقاربات الحفاظ التقليدية التي اقتصرت تاريخيًا على حماية المباني الفردية والمواقع الأثرية المعزولة عن سياقها الحضاري والاجتماعي. وقد انطلقت هذه التوصية من قناعة راسخة مفادها أن المدينة التاريخية ليست مجموعة من المنشآت المعمارية المنفصلة، بل هي كيان حضاري حيّ متكامل تتشابك فيه أبعاد النسيج العمراني والسياق الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، وأن أي مقاربة للحفاظ تُغفل هذه الأبعاد المتشابكة هي مقاربة قاصرة محكوم عليها بالإخفاق. واستندت التوصية في بناء توجهاتها إلى تحليل معمّق لتجارب دولية متنوعة في مجال الحفاظ العمراني، مستخلصةً منها دروسًا عملية وخلاصات منهجية تصلح إطارًا مرجعيًا جامعًا يمكن تكييفه وفق خصوصية كل سياق حضاري. وأكدت التوصية أن إدارة المدن التاريخية لا يمكن أن تقوم على منطق الحماية المطلقة الجامدة التي تُجمّد المدينة في لحظة ماضوية بعيدًا عن ضرورات الحاضر، بل تستلزم تحقيق توازن دقيق ومرن بين متطلبات الحفاظ على الموروث التاريخي ومتطلبات التنمية الحضرية المعاصرة التي لا يمكن تجاهل استحقاقاتها. كما أولت التوصية اهتمامًا خاصًا لضرورة وضع آليات تقييم متكاملة تُمكّن صانعي القرار من قياس أثر التدخلات التنموية على قيمة التراث الحضاري قبل الشروع في تنفيذها. ولعلّ من أبرز ما أضافته هذه التوصية هو التأكيد على إشراك المجتمع المحلي بوصفه شريكًا أساسيًا وفاعلًا حقيقيًا في عملية اتخاذ القرار لا مجرد متلقٍّ سلبي لنتائجه، مما يكفل الشعور بالملكية والانتماء ويُرسّخ الاستدامة الاجتماعية. وتُشكّل هذه التوصية مرجعًا لا غنى عنه في البحث الحالي، كونها توفر الإطار التخطيطي والتنظيمي الكفيل بتقييم أثر الاستثمار الثقافي في مشاريع الحفاظ العمراني، ومحكًا نقديًا لقياس مدى توافق هذه المشاريع مع معايير الحفاظ الشامل المعترف بها دوليًا. ويلخص الجدول رقم (1) أبرز النتائج الدراسات السابقة.

جدول (1) تلخيص الدراسات السابقة

اسم الباحث	عنوان البحث	المنهج البحثي	نتائج البحث
Throsby (2001)	Economics and Culture (اقتصاديات الثقافة)	منهج نظري تحليلي اعتمد على تحليل الأدبيات الاقتصادية والثقافية لتفسير مفهوم رأس المال الثقافي وعلاقته بالتنمية المستدامة.	التراث يمثل رأس مال ثقافي يمكن استثماره لتحقيق التنمية المستدامة. دمج الثقافة ضمن سياسات التنمية يعزز الاستدامة.
World Bank (2020)	Culture and Sustainable Urban Development (الثقافة والتنمية الحضرية المستدامة)	تحليل تقارير دولية ودراسات حالة لعدد من المدن بهدف تقييم أثر الاستثمار الثقافي في التنمية الحضرية.	الاستثمار الثقافي ينشّط الاقتصاد المحلي. يسهم في خلق فرص عمل في المدن التاريخية. يحسّن جودة الحياة الحضرية.

اسم الباحث	عنوان البحث	المنهج البحثي	نتائج البحث
			يعزز التماسك الاجتماعي وجاذبية المدن.
UNESCO (2011)	Recommendation on the Historic Urban Landscape) توصية المشهد الحضري التاريخي)	منهج نظري قائم على تحليل التجارب الدولية والسياسات التخطيطية لتطوير إطار متكامل للحفاظ العمراني.	الحفاظ العمراني يتطلب نهجًا متكاملًا لإدارة التغيير. دمج سياسات الحماية ضمن التخطيط الحضري ضرورة أساسية. الحفاظ يشمل النسيج العمراني والأنشطة المرتبطة به. يدعم التنمية الحضرية المستدامة.

المصدر: (Throsby, 2001)، (World Bank, 2020)، (UNESCO, 2011).

منهج البحث: Research Methodology

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ذي الطابع التقييمي، لملاءمته لطبيعة البحث الذي يهدف إلى تقييم أثر الاستثمار الثقافي في مشاريع الحفاظ العمراني للمناطق التاريخية، حيث يتيح هذا المنهج الجمع بين الوصف الدقيق للواقع القائم وتحليل العلاقات السببية بين المتغيرات المختلفة، بما يسهم في بناء فهم علمي متكامل لطبيعة الظاهرة المدروسة (Creswell, 2014). ويستند هذا المنهج إلى تحليل العلاقة بين الاستثمار الثقافي ومخرجات مشاريع الحفاظ العمراني من خلال دراسة حالة تطبيقية تتمثل في حي السمحان، وذلك عبر رصد وتحليل خصائص المشاريع المنفذة، وتقييم مستوى تأثيرها على الأبعاد العمرانية والوظيفية والاجتماعية والاقتصادية. كما يتيح هذا التوجه المنهجي فحص كيفية تفاعل هذه الأبعاد معًا ضمن السياق الحضري، بما يعكس مدى قدرة الاستثمار الثقافي على تحقيق التوازن بين صون القيم التراثية وتعزيز الاستدامة الحضرية (Neuman, 2014). ويُسهم اعتماد منهج دراسة الحالة في توفير تحليل معمّق للسياق المكاني المحدد، من خلال فهم الخصائص العمرانية والاجتماعية والاقتصادية للحي، وتحليل طبيعة التدخلات المرتبطة بالحفاظ العمراني فيه، الأمر الذي يعزز من دقة النتائج وواقعيتها (Yin, 2018). كما يسمح هذا المنهج بتفسير النتائج في ضوء السياق المحلي، بدلًا من الاكتفاء بالتعميمات النظرية، مما يمنح الدراسة قيمة تطبيقية تسهم في تطوير الممارسات التخطيطية المرتبطة بالحفاظ العمراني في المناطق التاريخية ضمن بيئات مماثلة (Florida, 2002). وقد تم خلال هذا البحث الاعتماد على أدوات متعددة، من ضمنها أدوات الذكاء الاصطناعي في تحليل وتنقيح البيانات الجيومكانية، وفي التحليل الإحصائي، والبحث عن البيانات مفتوحة المصدر، وأيضًا في تقصي الأبحاث والمواضيع المتعلقة بموضوع البحث، والتنسيق بالموائمة مع الدليل الإرشادي لاستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة (جامعة الملك سعود، 2025).

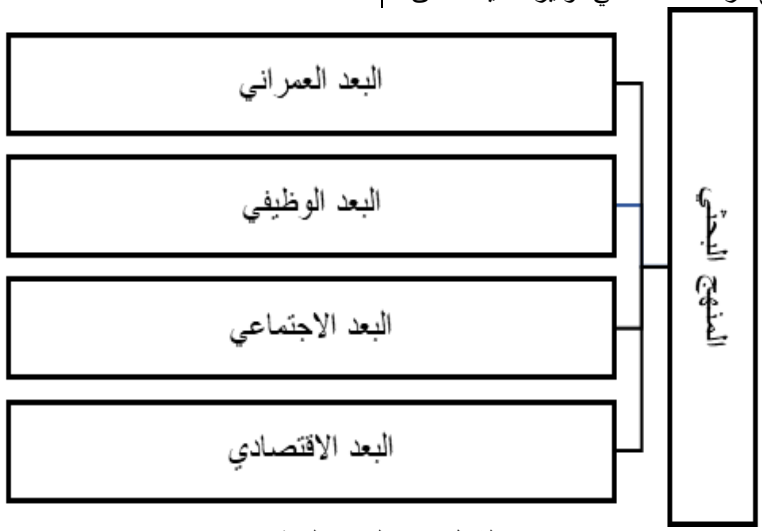

الشكل (1): المنهج البحثي
المصدر: (إعداد الباحثان، 2026)

الحالة الدراسية ومجال البحث:

تم اختيار حي السمحان في مدينة الدرعية بوصفه حالة دراسية نظرًا لما يتمتع به من قيمة عمرانية وتاريخية، ولما شهده من تنفيذ مشاريع للحفاظ العمراني مدعومة بمبادرات ذات طابع ثقافي. ويُعد الحي نموذجًا مناسبًا لتحليل أثر الاستثمار الثقافي في مشاريع الحفاظ العمراني، حيث تتنوع أنماط التدخلات بين الترميم، وإعادة التأهيل، وإعادة التوظيف الحضري، مما يتيح تطبيق إطار تقييمي متعدد الأبعاد. ويقتصر مجال البحث مكانيًا على نطاق الحي، وموضوعيًا على مشاريع الحفاظ المرتبطة بالاستثمار الثقافي.

Open Access article distributed under the Creative Commons Attribution License permiting unrestricted use in any medium, provided the work is properly cited.

شكل (2): موقع حي السمحان من مدينة الدرعية - المصدر: (هيئة بوابة الدرعية، 2023).

اعتمدت هذه الدراسة على البيانات الثانوية بوصفها المصدر الرئيس للمعلومات، نظرًا لملاءمتها لطبيعة البحث التقييمي الذي يستهدف تحليل مشاريع قائمة ضمن سياق حضري محدد، حيث تم الاعتماد على مراجعة منهجية للوثائق الرسمية الصادرة عن الجهات المعنية بالحفاظ العمراني، والتقارير التخطيطية والتنموية المرتبطة بالمناطق التاريخية، إضافة إلى الدراسات العلمية والأدبيات المتخصصة في مجالات الاستثمار الثقافي والحفاظ العمراني المستدام. كما شمل ذلك تحليل المعلومات المتاحة حول مشاريع الحفاظ العمراني في حي السمحان، بما يتضمن أهدافها، ونطاق تدخلاتها، وآليات تنفيذها، ومخرجاتها العمرانية والوظيفية والاجتماعية والاقتصادية، بهدف بناء قاعدة تحليلية متكاملة تدعم عملية التقييم. وفي هذا الإطار، تم تطوير نموذج تقييمي متعدد الأبعاد يستند إلى أربعة محاور رئيسة تمثل أبعاد الاستدامة في الحفاظ العمراني، وهي: البعد العمراني الذي يقيس مستوى الحفاظ على النسيج والطابع المعماري، والبعد الوظيفي الذي يركز على كفاءة إعادة توظيف الاستخدامات واستمرارية النشاط، والبعد الاجتماعي الذي يعنى بدرجة التفاعل المجتمعي وتعزيز الهوية والانتماء، والبعد الاقتصادي الذي يقيس مدى إسهام المشاريع في توليد قيمة اقتصادية مضافة. وقد تم تفكيك هذه المحاور إلى مجموعة من المؤشرات الفرعية القابلة للقياس، وربطها بأوزان نسبية تعكس أهميتها النسبية ضمن الإطار التقييمي، بما يتيح إجراء تقييم منهجي دقيق ومتوازن يجمع بين الشمولية والقدرة على التمييز بين مستويات الأداء المختلفة للمشاريع.

2-3 آلية التقييم والإجراءات التطبيقية:

تم تطبيق نموذج التقييم على عينة مختارة من مشاريع الحفاظ العمراني المرتبطة بالاستثمار الثقافي في حي السمحان، وذلك من خلال تحليل تفصيلي لخصائص كل مشروع وتقييم مستوى أدائه وفق المؤشرات المحددة ضمن الإطار التقييمي المعتمد، حيث شمل التقييم دراسة طبيعة التدخلات العمرانية ومدى توافقها مع مبادئ الحفاظ، وتحليل نوعية الاستخدامات المستحدثة ومدى استدامتها، وتقدير مستوى التفاعل الاجتماعي المرتبط بالمشروع، إضافة إلى تقييم القيمة الاقتصادية الناتجة عنه. وقد اعتمدت عملية التقييم على نظام كمي قائم على منح درجات معيارية لكل مؤشر وفق مقياس تدريجي يعكس مستوى تحقق المعيار، ثم تم ترجيح هذه الدرجات باستخدام الأوزان النسبية للمحاور المختلفة، ومن ثم احتساب النتيجة الكلية لكل مشروع بصورة رقمية قابلة للمقارنة. ولم يقتصر التقييم على الجانب الكمي، بل تم دعمه بتحليل نوعي تفسيري يهدف إلى فهم الفروق في مستويات الأداء بين المشاريع، وتحليل العوامل المؤثرة في تحقيق الأثر، وتفسير طبيعة العلاقة بين الاستثمار الثقافي واستدامة الحفاظ العمراني في السياق المدروس. ويتيح هذا التكامل بين التحليل الكمي والنوعي تقديم قراءة تحليلية معمّقة لا تقتصر على قياس مستوى التأثير، بل تمتد إلى تفسير أسبابه وتحديد أبعاده، بما يعزز من موثوقية النتائج ويمنحها قيمة تطبيقية في توجيه سياسات وممارسات الحفاظ العمراني في المناطق التاريخية ضمن سياقات مماثلة.

نتائج البحث: Research Results

تُظهر الصورة نسيجًا عمرانيًا تاريخيًا ذا طابع تقليدي متماسك، يتميز بكثافة الكتل المبنية وتقاربها، مع تباين واضح في أحجام المباني وأشكالها، وهو ما يعكس نمط نمو عضويًا تراكميًا أكثر من كونه تخطيطًا حديثًا منتظمًا. كما تبدو شبكة الطرق الداخلية متعرجة وغير مستقيمة، تتخللها ممرات وشوارع فرعية ضيقة تخدم الكتل العمرانية، في حين يظهر محور أكثر اتساعًا يشق الحي ويربط أجزاءه المختلفة. وتبرز في أطراف الصورة عناصر طبيعية وزراعية واضحة، تشمل كثافة نباتية في الجزء السفلي ومدرجات أو مساحات زراعية في الأطراف، إضافة إلى مجرى طبيعي في الجهة اليمنى، مما يعكس الارتباط الوثيق بين الكتلة العمرانية والبيئة المحيطة، ويؤكد القيمة المكانية والتاريخية للمشهد العمراني بوصفه جزءًا من نسيج حضري تقليدي متكامل.

شكل (3): صورة جوية لحي السمحان 1986م.
المصدر: (هيئة بوابة الدرعية، 2023).

شكل (4): صورة جوية لحي السمحان 2013م.
المصدر: (هيئة بوابة الدرعية، 2023).

أولاً البعد العمراني تتمثل النقاط العمرانية الحالية المرصودة في الحي في استمرار الطابع المعماري التقليدي للواجهة من خلال استخدام اللون الترابي والفتحات المنتظمة والحواف المعمارية المستوحاة من النمط المحلي، مع وجود نوافذ وأبواب ذات معالجة لونية متناسقة تعزز الهوية البصرية للمكان. كما يظهر توظيف عناصر إنارة معلقة وزخرفية تدعم حضور المشهد الليلي وتزيد من جاذبية الواجهة، إلى جانب وجود لافتة تعريفية واضحة على المبنى تعكس تفعيل الاستخدام والهوية المكانية. وتوضح الصورة أيضًا أن المبنى ما يزال محافظًا على تكوينه العام وملامحه التقليدية، مع إدخال بعض عناصر التهيئة الحديثة المرتبطة بالإنارة والتشغيل، بما يشير إلى استمرار الاستخدام الحالي للمكان ضمن إطار عمراني يحافظ على الطابع التاريخي العام.

شكل (5): صورة من حي السمحان. المصدر: (إعداد الباحثان، 2026).

ثانياً البعد الوظيفي تتمثل النقاط الوظيفية الحالية المرصودة في الحي في وجود استخدام نشط للفراغ الخارجي على هيئة جلسات وطاولات وكراسٍ، وتهيئة الممر ليؤدي وظيفة استقبال الزوار والجلوس، ووجود لافتة تعريفية للموقع، وإنارة معلقة تدعم الاستخدام اليومي أو المسائي، إضافة إلى استمرار عمل بعض عناصر الخدمة الأساسية الظاهرة مثل وحدات الكهرباء والتكييف، ووجود نباتات وأصص موزعة داخل الفراغ، بما يدل على تفعيل المكان بوظيفة خدمية/اجتماعية قائمة، واستمرار استخدام المبنى والفراغ المحيط به ضمن النشاط الحالي للحي.

Open Access article distributed under the Creative Commons Attribution License permiting unrestricted use in any medium, provided the work is properly cited.

شكل (6): صورة من داخل أحد المباني بحي السمحان. المصدر: (إعداد الباحثان، 2026).

ثالثاً البعد الاجتماعي تتمثل النقاط الاجتماعية الحالية المرصودة في الحي في وجود تجمعات بشرية واضحة داخل الفضاء العام، وارتفاع مستوى الحضور الإنساني في المكان، واستخدام الجلسات الخارجية من قبل الزوار، ووجود أنشطة اجتماعية مرتبطة بالتلاقي والجلوس والتفاعل، إضافة إلى تفعيل الواجهات التجارية والثقافية بما يجذب المرتادين، وظهور عناصر هوية بصرية وفنية على المباني تعزز الطابع الثقافي للمكان، إلى جانب استخدام الإنارة والزينة بما يدعم حضور الفعاليات والأجواء الاجتماعية المسائية، وهو ما يدل على استمرار استخدام الحي بوصفه فضاءً نشطًا اجتماعيًا وثقافيًا.

شكل (7): صورة لأحدى الفعاليات بحي السمحان.
المصدر: (إعداد الباحثان، 2026).

رابعاً البعد الاقتصادي تتمثل النقاط الاقتصادية الحالية المرصودة في الحي في وجود أنشطة تجارية عاملة على الواجهات الأرضية، وظهور محال ومقاهٍ تستقبل الزوار، وارتفاع كثافة الاستخدام المرتبط بالاستهلاك والخدمات، واستمرار تشغيل الجلسات الخارجية بما يدعم النشاط التجاري، ووجود إنارة وعناصر جذب بصري تسهم في تنشيط الحركة المسائية، إضافة إلى حضور الزوار والمرتادين بما يعكس وجود طلب على المكان، وتفعيل الواجهات بصورة تعزز الجاذبية التجارية، وارتباط الاستخدام الحالي للحي بأنشطة ثقافية وسياحية ذات مردود اقتصادي، بما يدل على استمرار توظيف المكان ضمن دورة اقتصادية قائمة داخل الحي.

شكل (8): صورة من حي السمحان.
المصدر: (إعداد الباحثان، 2026).

مناقشة النتائج: Discussion of the results

تُظهر نتائج الدراسة أن الاستثمار الثقافي أسهم في دعم الحفاظ العمراني المستدام في حي السمحان من خلال أبعاد متعددة ومترابطة، وهو ما يؤكد أن الحفاظ في المناطق التاريخية لم يعد مقتصرًا على صون المباني بوصفها عناصر مادية منفصلة، بل أصبح يرتبط بإدارة المكان بوصفه منظومة حضرية وثقافية واقتصادية متكاملة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات عدة في سياقات مماثلة، إذ خلصت إلى أن نجاح الحفاظ في المدن التاريخية يتوقف على درجة إدماجه في منظومة التخطيط الحضري الشامل لا على مدى صرامة معايير الحماية المادية منفردةً، مؤكدةً أن الحفاظ الفاعل ينبغي أن يدمج الجوانب العمرانية والاجتماعية والاقتصادية ضمن إطار تخطيطي متكامل يُدير التغيير بدلاً من مقاومته. وفي البعد العمراني تحديدًا، كشفت النتائج أن أثر الاستثمار الثقافي كان أكثر وضوحًا من خلال دعم أعمال الترميم وإعادة التأهيل والحفاظ على السمات المعمارية التقليدية وصون الطابع العام للنسيج التاريخي، مما يعكس أن هذا الاستثمار وفّر إطارًا داعمًا للانتقال من التدخلات الجزئية المحدودة إلى تدخلات أكثر ارتباطًا بهوية المكان وقيمه المادية الأصيلة. وتنسجم هذه النتيجة مع ما خلصت إليه الدراسات المتخصصة في هذا الشأن من أن جودة التدخلات العمرانية في المناطق التاريخية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى فهم الطابع العمراني الكلي للمكان وليس فقط بصون المبنى الفردي بمعزل عن سياقه، فضلاً عن تقاطعها مع نتائج أخرى أثبتت أن توافر التمويل الثقافي يُحسّن نوعية التدخلات ويرفع مستوى الالتزام بمعايير الحفاظ المتخصصة، بما يضمن الحفاظ على القيم التراثية الجوهرية للمكان دون المساس بخصائصه الأصيلة أو تحويله إلى نموذج استهلاكي مجرّد من هويته.

أما في البعد الوظيفي، فقد أوضحت النتائج أن الاستثمار الثقافي أسهم في إعادة تنشيط الاستخدامات داخل الحي من خلال إعادة توظيف عدد من المباني والمواقع التاريخية في أنشطة ثقافية وسياحية واجتماعية متنوعة، وتُعدّ هذه النتيجة ذات أهمية خاصة لأن استدامة المناطق التاريخية لا تتحقق بالحفاظ الشكلي أو المادي فحسب، بل تتطلب استمرار الوظيفة وبقاء المكان قابلاً للاستخدام والتفاعل ضمن الحياة الحضرية المعاصرة. وتتقاطع هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات المعنية بإعادة توظيف المباني التاريخية، التي أكدت أن نجاح إعادة الاستخدام الوظيفي يتوقف على درجة توافقه مع القيم الرمزية والمكانية للمبنى لا على مجرد ملاءمته الاقتصادية أو التشغيلية. وفي البعد الاجتماعي، أظهرت النتائج أن الاستثمار الثقافي أسهم في تعزيز الحضور الاجتماعي للمكان وتنشيط العلاقة بين المجتمع المحلي والحي التاريخي وتقوية الارتباط الرمزي والوجداني به، مما يعكس أن الحفاظ العمراني الناجح لا يقتصر على البعد المادي بل يتطلب بقاء المكان حيًا في الذاكرة الجمعية والممارسة اليومية. غير أن النتائج أشارت في الوقت ذاته إلى أن هذا البعد ما يزال بحاجة إلى تعميق، خاصة فيما يتعلق بزيادة مستوى إشراك المجتمع المحلي في عمليات الحفاظ والتطوير، وهو ما تؤكده الدراسات المقارنة التي رصدت ظاهرة تهميش المجتمعات المحلية في كثير من مشاريع التراث الكبرى رغم ارتباطها العضوي بالمكان، مؤكدةً أن المشاركة المجتمعية الفاعلة تُمثّل شرطًا أساسيًا لتحقيق الاستدامة الاجتماعية في المناطق التراثية وأن غيابها يُضعف قدرتها على الحفاظ على هويتها على المدى البعيد.

وفي البعد الاقتصادي، بيّنت النتائج أن الاستثمار الثقافي أسهم في رفع جاذبية الحي وتنشيط الأنشطة المرتبطة بالثقافة والسياحة وتوليد قيمة اقتصادية مضافة، مما يعكس تحوّل الحفاظ العمراني من مجال قائم على الإنفاق والصيانة إلى مجال ذي مردود تنموي محتمل يسهم في تنويع مصادر الاقتصاد المحلي وتعزيز قدرة المنطقة التاريخية على الاكتفاء الذاتي. وتنسجم هذه النتيجة مع ما أثبتته الدراسات المتخصصة في اقتصاديات التراث، التي بيّنت أن التراث يمكن أن يُولّد عوائد اقتصادية مستدامة شريطة إدارته ضمن أطر مهنية تحفظ قيمه الأصيلة وتمنع استنزافه. غير أن النتائج تؤكد أيضًا أن القيمة الاقتصادية لا ينبغي أن تُفهم بمعزل عن الضوابط العمرانية والثقافية، إذ تُحذّر الدراسات المقارنة من مخاطر هيمنة المنطق الاقتصادي على قرارات الحفاظ، لأن ذلك قد يؤدي إلى إضعاف أصالة المكان وتحويله إلى منتج سياحي مجوّف من قيمه التراثية الجوهرية. وبوجه عام، تُشير مناقشة النتائج إلى أن تجربة حي السمحان تقدّم نموذجًا يوضح أن فاعلية الاستثمار الثقافي في المناطق التاريخية ترتبط بمدى إدماجه ضمن إطار تخطيطي ومؤسسي متوازن يراعي الحماية والتنمية في آن واحد، وهو ما تؤكده التجارب المقارنة في سياقات عربية مماثلة التي كشفت أن المشاريع التراثية الأكثر نجاحًا هي تلك التي نجحت في تحقيق التوازن بين الأبعاد الأربعة دون أن تُقدّم أحدها على حساب الأخرى، مما يجعل التكامل بين هذه الأبعاد شرطًا جوهريًا لا خيارًا اختياريًا في منظومة الحفاظ العمراني المستدام.

الخاتمة: Conclusion

تخلص هذه الدراسة إلى أن الاستثمار الثقافي يمثل مدخلًا فاعلًا لدعم الحفاظ العمراني المستدام في المناطق التاريخية، من خلال إسهامه

Open Access article distributed under the Creative Commons Attribution License permiting unrestricted use in any medium, provided the work is properly cited.

في تعزيز الأبعاد العمرانية والوظيفية والاجتماعية والاقتصادية للمكان التاريخي بصورة متكاملة. وقد أظهرت حالة حي السمحان أن أثر الاستثمار الثقافي لا يقتصر على تمويل أعمال الترميم وإعادة التأهيل، بل يمتد إلى تنشيط الاستخدامات، وتعزيز الحضور الاجتماعي، ودعم الجاذبية الاقتصادية للمكان، بما يسهم في إبقاء الحي التاريخي حيًا ومرتبطًا بالحياة الحضرية المعاصرة. كما بينت الدراسة أن فاعلية هذا الأثر ترتبط بمدى توظيف الاستثمار الثقافي ضمن إطار تخطيطي ومؤسسي متوازن يراعي حماية القيم التراثية من جهة، ومتطلبات التنمية المستدامة من جهة أخرى.

وانطلاقًا من ذلك، توصي الدراسة بتعزيز دمج الاستثمار الثقافي ضمن سياسات الحفاظ العمراني في المناطق التاريخية، وتوسيع نطاق إعادة التوظيف بما ينسجم مع هوية المكان وخصائصه العمرانية، إلى جانب دعم مشاركة المجتمع المحلي في عمليات الحفاظ والتطوير بوصفه شريكًا أساسيًا في استدامة هذه المناطق. كما توصي بضرورة ضبط البعد الاقتصادي للتدخلات الاستثمارية بما يمنع الإخلال بأصالة النسيج العمراني أو تحويله إلى مجرد مورد تجاري منفصل عن قيمته الثقافية، فضلًا عن أهمية تطوير أطر تقييم دورية لقياس أثر الاستثمار الثقافي على مشاريع الحفاظ العمراني، بما يسهم في تحسين كفاءة السياسات والممارسات المستقبلية، ويعزز دور المناطق التاريخية بوصفها موارد ثقافية وتنموية فاعلة في المدينة المعاصرة.

المراجع: Research References

1- إعداد الباحثان. (2026). تصوير ميداني. الدرعية، الرياض.
2- جامعة الملك سعود. (1 3, 2025). الدليل الإرشادي لاستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة. الرياض. تم الاسترداد من https://aio.ksu.edu.sa/ar/node/2976
3- شركة تطوير الدرعية. (2023). تقرير مشاريع الدرعية التراثية. الرياض: شركة تطوير الدرعية. تم الاسترداد من https://www.dariyahdevelopment.com
4- هيئة التراث. (2022). التقرير السنوي لهيئة التراث. الرياض: هيئة التراث. تم الاسترداد من https://www.heritage.gov.sa
5- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (2014). نظام الآثار والمتاحف والتراث العمراني. تم الاسترداد من بوابة الأنظمة السعودية (هيئة الخبراء) : https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/Viewer/4876ff86-b448-40d9-9851-060688078a8a?lawId=a7d4493b-7c03-4c2d-b3c6-a9a700f275cd
6- هيئة بوابة الدرعية. (2023). دراسة حي السمحان. الدرعية.
7- Aplin, G. (2002). Heritage: Identification, Conservation, and Management. Melbourne: Oxford University Press. Retrieved from https://www.worldcat.org/title/heritage-identification-conservation-and-management
8- Bandarin, F., & Van Oers, R. (2012). The Historic Urban Landscape: Managing Heritage in an Urban Century. Chichester: Wiley-Blackwell. Retrieved from https://www.wiley.com/en-us/The+Historic+Urban+Landscape
9- Chapain, C., & Comunian, R. (2010). Enabling and Inhibiting the Creative Economy: The Role of the Local and Regional Dimensions in England. London: Regional Studies (Taylor & Francis). Retrieved from https://doi.org/10.1080/00343400903107728
10- Creswell, J. (2014). Research Design: Qualitative, Quantitative, and Mixed Methods Approaches (4th ed.). Thousand Oaks, California: SAGE Publications, Inc. Retrieved from https://us.sagepub.com/en-us/nam/research-design/book237357
11- Florida, R. (2002). The Rise of the Creative Class. New York: Basic Books. Retrieved from https://www.basicbooks.com/titles/richard-florida/the-rise-of-the-creative-class/9780465024773
12- ICOMOS. (2011). The Valletta Principles for the Safeguarding and Management of Historic Cities, Towns and Urban Areas. Retrieved from ICOMOS: https://www.icomos.org/images/DOCUMENTS/Charters/Valletta_principles_EN.pdf
13- ICOMOS. (2021). Heritage and the Sustainable Development Goals: Policy Guidance for Heritage and Development Actors. Retrieved from ICOMOS: https://climateaction.icomos.org/wp-content/uploads/2025/08/ICOMOS-2021-Heritage-and-the-SDGs-Policy-Guidance-for-Heritage-and-Development-Actors-_-downloadable-version-compressed-v2.pdf?utm_source=chatgpt.com
14- Jokilehto, J. (1999). A History of Architectural Conservation. Oxford: Butterworth-Heinemann. Retrieved from https://www.worldcat.org/title/history-of-architectural-conservation
15- Neuman, W. (2014). Social Research Methods: Qualitative and Quantitative Approaches (7th ed.). Essex: Pearson Education Limited. Retrieved from https://www.amazon.com/Social-Research-Methods-International-Quantitative/dp/1292020237
16- Orbaşlı, A. (2008). Architectural Conservation. Oxford: Blackwell Publishing. Retrieved from https://www.worldcat.org/title/architectural-conservation
17- Rypkema, D. (2005). The Economics of Historic Preservation. Washington, D.C.: National Trust for Historic Preservation. Retrieved from https://www.worldcat.org/title/economics-of-historic-preservation
18- Throsby, D. (2001). Economics and Culture. Cambridge: Cambridge University Press. Retrieved from Cambridge University Press: https://www.cambridge.org/core/books/economics-and-culture
19- UNESCO. (2011). Recommendation on the Historic Urban Landscape. Retrieved from

Development: A Framework for Action. Retrieved from World Bank Documents & Reports: https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/284261468780626860

23- Yin, R. (2018). Case Study Research and Applications: Design and Methods (6th ed.). Los Angeles: SAGE Publications, Inc. Retrieved from https://us.sagepub.com/en-us/nam/case-study-research-and-applications/book250150.

UNESCO World Heritage Centre: https://whc.unesco.org/document/160163?utm_source=chatgpt.com

20- Vision 2030. (2016). Kingdom of Saudi Arabia Vision 2030. Riyadh. Retrieved from Council of Economic & Development Affairs: https://www.vision2030.gov.sa/ar/

21- World Bank. (2020). Cities, Culture, Creativity: Leveraging Culture and Creativity for Sustainable Urban Development. Retrieved from World Bank Open Knowledge Repository: https://hdl.handle.net/10986/35621

22- WorldBank. (2017). Culture in Sustainable

Open Access article distributed under the Creative Commons Attribution License permiting unrestricted use in any medium, provided the work is properly cited.